المعوقات الاقتصادية والسياسية
للاستثمارات الأجنبية في كل من الجزائر وتونس والمغرب

د. والي نادية جامعة البويرة

ملخص

تشكل الاستثمارات الأجنبية مصدر تمويلي هام للاقتصاد الوطني ، مقارنة مع مصادر التمويل الأخرى كالقروض والإعانة، الأمر الذي أدى بمختلف الدول إلى التنافس لجذب الاستثمار إلى أقاليمها، من بينهم الجزائر، حيث أصدرت ترسانة من النصوص القانونية قصد إقناع المستثمر بإقامة مشروعه الاستثماري ، ومع ذلك تشهد ضعف في حجم الاستقطاب نظرا للمعيقات ذات الطابع الاقتصادي والسياسي، وهو ما سنحاول معالجته من خلال هذا المقال مع إجراء مقارنة مع المغرب وتونس.

résumé

Les investissements étrangers constituent une source de financement très importante pour l'économie national par rapport aux autres sources telle que les subventions et les prêts, pour cela tous les états concurrencent pour attirer les investissements notamment l'Algérie, qui a promulgué un arsenal de lois afin de convaincre l'investisseur de s'installer et d'investir en Algérie, toutefois le taux d'investissement reste très faible a cause des contraintes d'ordre économique et politique.

Et par le présent article en va essayer de traiter ce sujet en prenant a titre de comparaison l'expérience du Maroc et de la Tunisie

مقدمة

تشكل الاستثمارات الأجنبية المباشرة وسيلة فعالة لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة ، مقارنة مع أنواع الاستثمار الأجنبية الاخرى، حيث بقي الاستثمار الأجنبي المباشر محافظا على مرونته خلال فترة الأزمنة الاقتصادية لسنة 1997- 1998، الأمر الذي يفسر لنا تنافس دول العالم الثالث بجذبه إلى أقاليمها عن طريق إقناع المستثمرين الأجانب بذلك، لكن الطموح المشروع يصطدم في الواقع بمعيقات وعراقيل تعيق العملية الاستثمارية وتحجم المستثمرين عن اتخاذ قرار الاستثمار في دولة معيّنة، بحكم أن المستثمر الأجنبي جبان يبحث دائما عن الملاذ الأمن لرأسماله وقبل اتخاذ أي قرار استثماري يتأكد من توافر البيئة المناخية الملائمة للاستثمار.

يشكل كل من العامل السياسي والاقتصادي في هذا الصدد عوامل مهمة في جذب أو نفور المستثمر الأجنبي من دولة معيّنة تعاني من اللاستقرار السياسي، ومن معيقات اقتصادية، الأمر الحاصل في المنطقة المغاربية تحديدا الجزائر، تونس والمغرب.

www.manaraa.com

فإلى أي مدى أثرت المعيقات السياسية والاقتصادية في جلب الاستثمارات الأجنبية لكل من الجزائر، تونس والمغرب؟

أولا: عدم الاستقرار السياسي والأمني.

يلعب المناخ السياسي السائد في الدولة الراغب المستثمر الاستثمار فيها دورًا كبير في تحفيزه، فمهما كانت التسهيلات الممنوحة للمستثمر من طرف الدول المضيفة للاستثمار فإن التردد سيلازمه ما دامت المخاطر غير التجارية قائمة، فالاستقرار السياسي له دور كبير في تحسين الأوضاع الاقتصادية، ويعد عنصرا هاما في تقييم مناخ الاستثمار في أي دولة من الدول، فكلما اتسم المكان المرغوب الاستثمار فيه بالاستقرار السياسي والأمني كلما كان أكثر جذبًا للاستثمارات الأجنبية.

أكدت الدراسات هذا الطرح ففي دراسة شمل مسح أكثر من 500 شركة من أكثر الشركات الاستثمارية في الدول النامية تبين أن من أهم العوامل التي دعت هذه الشركات للاستثمار في هذه الدول هو الحماية التي تقررها للشركات من المصادرة، وأن من أهم العوامل التي دعت هذه الشركات إلى عدم الاستثمار في بعض الدول هو العمليات الحربية أو التهديدات بالحرب أو العمليات الإرهابية التي تتعرض لها هذه الدول وعلى ذلك يتضح مدى أهمية الاستقرار السياسي كعنصر جاذب للاستثمار الأجنبي وكعنصر مانع لهروب رأس المال الوطني إلى الخارج[1]. ويؤدي استمرار أو تصاعد الصراعات إلى إلحاق الضرر بثقة المستثمرين والتعجيل بهروب رؤوس الأموال مما يمثل خطرًا على تحقيق إنجاز سريع ومستدام للنمو[2].

تتمتع منطقة شمال افريقيا بأهمية جيو استراتيجية، جعل منها منطقة غير مستقرة وتتأثر للتقلبات الخارجية والمؤثرات الداخلية، وهو الأمر الذي لا يتماشى مع حركة تدفق رؤوس الأموال التي تنشط عندما يتوافر المناخ السياسي الملائم، وتشير الدراسات الميدانية إلى أن الدافع الأساسي وراء حركة رأس المال من مكان لآخر، هو السعي نحو مناخ أكثر طمأنينة وأكثر تحقيقا للربح، لكن عدم الاستقرار السياسي في المنطقة يشكل العامل الحاسم المعرقل لحركة الاستثمار[3]، التي تعد رهنا للتقلبات السياسية[4].

---

1 - عبد الستار عبد الحميد سلمي: مرجع سابق، ص 08.

2 - أرنستو هيرماندیز: لزيادة النمو والاستثمار في إفريقيا ماذا يمكن عمله؟ مجلة التمويل والتنمية ديسمبر 2000، مجلة تصدر عن صندوق النقد الدولي، ص 33 عدد الصفحات من ص 20 – ص 33.

3 - محمد الطاهر قرعان: النظام القانوني لحماية وضمان الاستثمارات العربية الخاصة في المملكة الأردنية الهاشمية، دراسة مقارنة بالقانون المصري، رسالة لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير فغي القانون القسم الخاص، جامعة مؤتة، عمان 2004، ص 30.

4 - تشام فاروق: الاستثمارات العربية واقعها وآفاقها في ضل النظام العالمي الجديد، مؤتمر التمويل والاستثمار، شرم الشيخ 8/5 ديسمبر 2004، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ص 47.

www.manaraa.com

وبإلقاء نظرة حول الخارطة السياسية في المنطقة المغاربية فإننا نجد أن المنطقة تعاني من اللاستقرار السياسي، وعدم استتباب الأمن فيها، فرغم الجهود المبذولة لتحسين مناخ الاستثمار في السنوات الأخيرة، فإنها لم تنعكس في زيادة حجم الاستثمارات ويرجع ذلك إلى الأوضاع السياسية غير المستقرة[1].

فالجزائر عانت من العشرية السوداء (أ) وتجربة المغرب مع الديمقراطية وحقوق الإنسان محدودة (ب) أما تونس التي كانت تنعم بالاستقرار فجر الشارع التونسي هدوءها بدءا من سنة 2011 (ج).

أ. التهديد الأمني في الجزائر.

شهدت الجزائر مع انخفاض أسعار البترول سنة 1986 اضطرابات اجتماعية، وانعكست الأزمة على مستوى النمو فبينما كان معدل النمو يتراوح بين (4، و5%) مع بداية عقد الثمانينات، أصبح هذا المعدل سلبيا (-1%) عام 1987 و (-2%) عام 1988، كما شهد ميزات المدفوعات عجزًا مستمرًا وتصاعديًا تمثل في 2 مليار $ عام 1990 و3 مليار $ عام 1991 [2].

كشفت أزمة 1986 عن عورة النظام الجزائري القائم على الاقتصاد الريعي، والتبعية الغذائية والتكنولوجيا، والاستدانة من الخارج، الأمر الذي فجر الشارع الجزائري معلنا عن ربيع جزائري فاحتوت السلطة الأزمة بالإعلان عن دستور جديد فتح الباب أمام الجمعيات ذات الطابع السياسي للنشاط، كما سمح للأحزاب ذات المرجع الديني بالتأسيس.

فوجد الشعب فيها طريقا للهروب من ظروفه الاقتصادية، فحاز حزب ذو مرجع الديني آنذاك الأغلبية في أول انتخابات تشريعية تعددية، لكن تم إيقاف المسار الانتخابي والقيام بانقلاب مدني على رئيس الجمهورية.

كان لهاته الأحداث الوقع الخطير والمنعرج الحاسم في تاريخ الجزائر المعاصر، حيث عرفت تصاعد العمل الإرهابي المسلح من طرف التيار الديني المتطرف أدخل الجزار في بركة من الدماء، وأزمة اقتصادية خانقة لجأت بسببها الجزائر إلى الاستدانة من صندوق النقد الدولي الذي فرض عليها إجراء إصلاحات عميقة للاقتصاد[3]. كما أحيط بالجزائر عزلة دولية، على جميع

1 - هيل عجمي جميل: الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص في الدول النامية، دراسات إستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، العدد 32، بدون سنة نشر، ص 31.

2 - توفيق مديني: المغرب العربي ومأزق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، دار لبنان للطباعة والنشر، بيروت، 2004، ص 80.

3 - الهادي خالدي: المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي مع الإشارة إلى علاقته بالجزائر، دار هومة، الجزائر، أفريل 1996، ص 200.

www.manaraa.com

المستويات واتهمت بانتهاك حقوق الإنسان[1].

دخلت الجزائر عشرية سوداء في تاريخها بأتم معنى الكلمة، الأمر الذي يفسر لنا المستوى المنخفض في حجم الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر الذي يرجع بالأساس إلى عدم الاستقرار السياسي والأمني[2]، فالمستثمر قبل الاستثمار في أيّ دولة يفكر أولاً في مدى استقرار وشرعية السلطة السياسية القادرة على اتخاذ القرارات والتي تتمتع بالشرعية واستعداد الحكومة لعلاج أي مشكلة باتخاذ القرارات الحاسمة والالتزام بها، وهو الواقع الذي افتقدته الجزائر، فلم تكن تملك الجّو الذي يوفر للمستثمر الإطمئنان على حقوقه.

ما عدا في قطاع المحروقات نظرًا للطوق الأمني الشديد الذي فرض على الصحراء الجزائرية، بحكم إستراتيجية الدولة الجزائرية في حماية القطاع الحيوي الذي تعتمد عليه بشكل كلي، إن حالة عدم الاستقرار السياسي والاضطرابات الأمنية[3]، والتصعيد المسلح تسبب في تصنيف الجزائر في فترة التسعينات من بين الدول ذات الخطر جد مرتفع من طرف هيأة كوفاس المتعلقة بضمان الاستثمار[4]، ومع إقرار قانون المصالحة الوطنية، والضربات المتتالية التي طالت الإرهاب والتضيق عليه داخليا وخارجيا خاصة بعد أحداث سبتمبر 2001 تأكد أن الإرهاب لا موطن محدد له، ورغم تحسين الوضع الأمني مقارنة مع فترة التسعينات إلا أنه على الصعيد الجهاز التنفيذي بقيت حالة اللاستقرار هي المسيطرة وتجسد ذلك في تعاقب الحكومات، فحكومة إسماعيل حمداني مثلا لم تعمر إلا سنة واحدة، وفي كل مرة كل حكومة لها برنامج وتوجه يختلف عن الحكومة السابقة فمثلا حكومة بلخادم رحبت بالاستثمارات العربية في الجزائر وقدمت لها كل الدعم والتسهيلات[5]، بينما حكومة أويحي التي اتبعت سياسة التقشف ضيقت على الاستثمارات الأجنبية مهما كانت مصادرها، وهو ما تجسد في قانون المالية التكميلي لسنة 2009 على وجه التحديد وهو مايفسر نظرية تأثر القانون في الجزائر حسب سياسة الدولة.

---

1 - تناول برنامج الأمم المتحدة للتنمية البشرية سنة 2000 التأثير المتبادل بين حقوق الإنسان والنمو وخلص إلى أن حقوق الإنسان هي شرط للنمو، وذهب إلى أنه كانت هناك دول تمكنت من تحقيق نمو اقتصادي في ظل أنظمة ديكتاتورية، فإن الدول التي ترغب في استمرار نموها إلى أمد طويل يتوجب عليها أن تتجه نحو توسيع احترام حقوق الإنسان، أكثر تفاصيل أنظر جواد النوحي: الاستثمارات الأجنبية وما بعدها في المغرب ما بين 1990 إلى 2006، مقاربة سياسية ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص قانون عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الرباط، 2008، ص 184 وما بعدها.

2 - بوقلبع نوال: أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الميزان التجاري في الجزائر (1991-2006)، رسالة للحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 2008، ص49.

3 - معوقات الاستثمار في الدول العربية، سلسلة دراسات اقتصادية واستثمارية، تصدر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، بدون سنة نشر، ص 18.

4 - ناصر مراد: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر وعوائقه في الجزائر، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، عدد 01، الجزائر، 2008، ص 91، عدد صفحات من 77 إلى 93.

5 - تصريح بلخادم رئيس الحكومة السابق لمجلة اقتصاد الأعمال، عدد خاص بالجزائر، يناير 2008، ص 25.

www.manaraa.com

الأمر الذي يعطي صورة سيئة للجزائر، ويولد عدم الثقة لدى المستثمرين الراغبين في الاستثمار في الجزائر، ومن المؤكد أنه من الصعب على الجزائر أن تقنع المستثمرين الأجانب للاستثمار في إقليمها دون إعطائهم الثقة الكافية في خيارات نظامها السياسي، لكن ممارسات السلطة السياسية الجزائرية لا تعطي هذه الثقة.

فالمستثمر مستقبلا يكون مهددًا ورهان طبيعة العلاقات الدولية التي تربط دولته الأم مع الجزائر بصفتها الدولة المستقبلة للاستثمار، فالمستثمر أجنبي لا يخاطر بما له في دولة يمكن أن تحدث فيها تغيرات سياسية مفاجئة، تتغير فيها القوانين والسياسات والمسؤولين كما تتغير الملابس.

يشكل المناخ السياسي الملائم للمستثمر الأجنبي أهمية بالغة، وهو ما يمثل الاستقرار النفسي له، فعلى الجزائر الاستفادة من الدراسات العلمية التي أقيمت في هذا الشأن، فإن كانت لديها إرادة سياسية جدية في زيادة حجم الاستثمار الأجنبي، وتوفير الجو الملائم الذي يتسم بالاستقرار والقائم على الخطط والبرامج المدروسة والتنسيق الفعال بين الجهات الحكومية ذات العلاقة[1].

استعرضنا أوضاع الجزائر منذ التسعينات أي بالتزامن مع انفتاح الجزائر على الاستثمارات الأجنبية وضحنا كيف أن التدهور الأمني والاستقرار سياسي، فسر لنا ضعف استقطاب الجزائر للاستثمارات الأجنبية نتساءل عما هو الحال في المغرب في النقطة الموالية.

ب. محدودية التجربة الديمقراطية في المغرب.

تشكل حقوق الإنسان حاليا أحد المؤشرات المعتمدة لقياس تطور الأنظمة السياسية، ومستوى انفتاحها على المجتمع، والاتجاه العالمي يؤسس لفكرة مفادها أن التنمية هي أساس احترام حقوق الإنسان.

ففي دراسة أقامها الباحث منصور أولسن أكد فيها وجود علاقة وثيقة بين النظام الديمقراطي في الحكم ودرجة تأمين وضمان حقوق الملكية والتعاقدات في مجتمع ما حيث يقول: لا مجال للدهشة أن يلجأ رأس المال إلى الهروب من الدول ذات الديكتاتوريات القصيرة أو العابرة، حتى عندما يكون رأس المال ذا قيمة كبيرة نتيجة ندرته في هذه الدول، ويهرب رأس مال إلى الدول ذات الديمقراطيات المستقرة، حتى وإن كان معدل العائد على رأس المال متواضعا ونسبيا في تلك الدول، ولنفس السبب فإن أرباح الأنشطة ذات "الكثافة التعاقدية" مثل الصرف والتأمين وأسواق المال، تجنيها الدول ذات الديمقراطيات المستقرة.

---

1 - سالم بن سعيد القحطاني: مستقبل الاستثمارات في المملكة العربية السعودية، مؤتمر التمويل والاستثمار، تطوير الإدارة العربية لجذب الاستثمار، المنظمة العربية للتنمية ، القاهرة ، 2006،ص 247.

www.manaraa.com

أثبتت تجارب بعض الدول الفقيرة نسبيا يمكنها أن تنمو بسرعة استثنائية عندما يحكمها ديكتاتوري قوي، يتصادف أن تكون لديها سياسات اقتصادية جيدة بشكل غير معهود إلا أن مثل هذا النمو لا يستمر في العادة، إلا لفترة حكم ديكتاتوري واحد أو اثنين على الأكثر.

وهكذا يجب ألا يدهشنا كون جميع الدول تقريبًا التي استمتعت بأداء اقتصادي جيد عبر الأجيال كانت دولا ذات حكومات ديمقراطية مستقرة[1].

من المؤكد من خلال الطرح الذي قدمه الباحث وجود مقاربة مفادها أن العامل السياسي يعد محدد دافع لتوطين الاستثمار في إقليم دولة مستقرة وتنعم بالنظام الديمقراطي بالنسبة للمغرب عرف انتهاكات كبيرة لحقوق الإنسان خاصة في الثمانينات ولم تتساهل المملكة المغربية مع إمكانية تأسيس جمعيات مدنية تهتم بحقوق الإنسان[2]، إلا في فترة التسعينات ومع ذلك بقي اعتقال سجناء الرأي، والاختفاء القسري وحالات التعذيب والاختطاف.

كما تميزت مسار الحكومة المغربية في سياستها الاقتصادية بالتناقض ولسنوات عدة في الاختيارات الاقتصادية للسياسة العامة للدولة، خاصة الرساميل الأجنبية، وقد أثر هذا التناقض على مستوى استقطاب الاقتصاد المغربي للاستثمار الأجنبي والتقليص من قدرته على استقطاب المزيد من هذه الاستثمارات[3]، ناهيك عن التغيرات الكثيرة في الطاقم الحكومي ذات التوجهات المختلفة، فبعد حكومة عبد اللطيف الفيلالي سنة 1995، تم تعيين حكومة عبد الله الإبراهيم التي عارضت الاختيارات الليبرالية، ونادت بضرورة تحفيز الموارد الطبيعية، ومعارضة السياسة الاقتصادية الموجهة لاستقبال رؤوس الأموال الأجنبية، وفي سنة 1998 أقيلت الحكومة السابقة الذكر وعينت بدلها حكومة عبد الرحمان اليوسفي[4] ذات التوجه الليبرالي، وفي سنة 2012 تم تعيين حكومة إبن كيران ذات التوجه الإسلامي ، يعكس الحراك السياسي اللاستقرار السياسي في المغرب، والذي انعكس بدوره على مستوى استقطاب الاستثمار الأجنبي حتى وإن كانت بالمقارنة مع الجزائر لديها معدل قياسي في مستوى الاستثمارات الواردة إلى المغرب لكن بمقارنتها مع دول أخرى فيبقى مستواها متدنيا مثل تركيا وماليزيا ومصر.

---

1 - منصور أولسن: السلطة والرخاء نحو تجاوز الديكتاتوريتين الشيوعية والرأسمالية، ترجمة ماجدة بركة، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى 2003، ص 96.

2 - جواد النوحي: مرجع سابق، ص 185.

3 - المرجع نفسه، ص 190.

4 - توفيق المديني: مرجع سابق، ص 248.

www.manaraa.com

من خلال الطرح الذي قمنا بتحليله وفسرنا لنا الأسباب التي تقطع الانسياب التلقائي الرساميل الأجنبية إلى كلّ من الجزائر والمغرب في مقارنة تؤكد أهمية العامل السياسي، ودوره الكبير في التأثير على القانون خاصة في الجزائر، سنحاول من خلال النقطة الموالية مقارنة الوضعين مع تونس ومدى توفر الاستقرار السياسي وكيف أثر في استقطاب الاستثمارات أو هروبها.

ج. دراسة الوضع السياسي في تونس.

يبدو أن الظروف التي عاشتها الجزائر في أواخر الثمانينات ومطلع التسعينات من القرن الماضي، عايشتها تونس في نهاية سنة 2010، والتي كانت حصيلة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الداخلية، ومأزق الاستراتيجيات الاقتصادية الوطنية للتنمية.

تونس التي كانت تنعم باستقرار سياسي وأمني بفضله ضمن لها عائدات عالية من قطاع السياحة بفضل البرنامج الحكومي المتفتح على الاستثمارات الأجنبية، أعطت هاته الأخيرة النتائج الإيجابية المطلوبة ، وحققت لتونس مراتب متقدمة في مستوى استقطاب الاستثمارات الأجنبية في منطقة إفريقيا والشرق الأوسط، مستغلة بذلك الظروف الخانقة التي عاشتها الجزائر واستفادت من الوضع لصالح نموها الاقتصادي.

بعد انفجار ثورة الياسمين في ديسمبر 2010 كشفت عن وجود الفوارق الكبيرة والفجوة العميقة بين الطبقة الراقية أو البرجوازية والتي كانت حصيلة الإصلاح الهيكلي للاقتصاد التونسي الذي شرع في تنفيذه في 1987[1]، والطبقة المعدومة، والتي شكلت دافعا قويا لقيام الاضطرابات الاجتماعية التي عاشتها تونس، مؤكدة بذلك على الطرح القائل بأن قوى الفساد بقدر ما تنهك النظام الاجتماعي، بقدر ما تفقد النظام السياسي شرعيته، لكن بدخول تونس المرحلة الانتقالية خلق لها فوضى كبيرة وحالة اللاستقرار سياسي، وأحيانًا غياب السلطة، والتي تعد وسيلة إجرائية لتحقيق الأمن والاستقرار اللازمين لشيوع مناخ تسوده الحرية والتنمية.

ظهرت في تونس حركات تطرفية دخلت في صراع كبير مع العلمانيين إلى حدّ العنف مما شكل تهديد حقيقي لاستقرار تونس، ناهيك عن غياب دولة القانون في ليبيا واحتكامها للنظام القبلي، الأمر الذي ولّد استنفار أمني وحالة تأهب قصوى مع الحدود التونسية والليبية وحتى الجزائرية، حيث أصبحت المنطقة تشكل تهديد حقيقي لاستقرار المنطقة، خاصة بعد انفجار الوضع في مالي.

1 - أكثر تفاصيل حول برنامج الإصلاح الهيكلي في تونس أنظر توفيق المديني، مرجع سابق، ص 60 إلى 68.

www.manaraa.com

ووجد التنظيم الإرهابي ضالته في الصحراء الكبرى بإيعاز ودعم من قوى خارجية، مثل هذه الأوضاع أثرت بالسلب على تونس في جميع النواحي، حيث تضررت السياحة كثيرًا نتيجة الانفلات الأمني، والأمر الذي أثر كذلك على مستوى استقطاب الاستثمارات الأجنبية، فالقاعدة العلمية المؤكدة أن الاستثمارات الأجنبية تتوطن حيث يوجد مناخ عام سياسي يتسم بالاستقرار حيث توجد قواعد لعبة واحدة وشفافة، وهو الأمر الذي يدفع ويشجع التقدم الاقتصادي والتفتح البشري[1].

بات اليوم أكثر من ضروري لمنطقتنا المغاربية، إيجاد صيغ للتنسيق والتعاون السياسي والأمني، ودرأ الخلافات جانبًا وتغليب منطق المصلحة المشتركة، التي تربط أجزاء المنطقة الواحدة، بغية توفير المنطقة المواتية لتوطين الاستثمارات الأجنبية في المنطقة المغاربية، فالاستقرار السياسي والأمني رهان يجب كسبه، لكسب تدفقات استثمارية أجنبية فيما بعد، حيث تجد الجوّ الآمن الذي تطمئن له.

هذا فيما يتعلق بالعائق السياسي والأمني والذي كما تبعنا وقف حائلاً وحاجزًا لتدفق الاستثمارات الأجنبية، لكي في حقيقة الأمر لا يعد العائق السياسي وحده من أعاق انسياب الاستثمارات الأجنبية في دول المثلث المغاربي يجب أن لا ننسى دور العائق الاقتصادي كما سنرى في النقطة الموالية.

ثانيا : العائق الاقتصادي:

تعتبر الاستثمارات الأجنبية من أهم العوامل الأساسية الدافعة لتحقيق تنمية اقتصادية خاصة في ظل ما يشهده الاقتصاد العالمي من تدويل و كغيرها من الدول، تشهد الدول العربية عامة و الدول المغاربية خاصة انتشارا لهذه الأخيرة إلا أن هناك مجموعة من العراقيل تحد من الانتشار الواسع له[2].

تفقد العديد من الدول المعنية بالدراسة، البنية التحتية اللازمة للاستثمار من كهرباء ومياه وطرق موصوفة وجسور و أسطول للنقل البحري و الجوي ففي مجال المياه و الكهرباء تحتاج الدول العربية بصفة عامة إلى 50 مليار دولار بنية تحتية، وفي مجال الاتصالات تحتاج إلى 90 مليار دولار خلال السنوات العشر القادمة حتى تكون قادرة على جذب الاستثمارات الأجنبية.

1 - SIMMOUL Ahcen : Contribution a l'étude de Impacts des Investissements directs sur L'économie marocaine, mémoire LENA rabat 2006, p35.

2 - محمد محمد أحمد سويلم، منشأت المعارف، القاهرة الطبعة الأولى، 2009، ص 188-189.

www.manaraa.com

وتمثل عملية النقل واحدة من أهم المعوقات الاستثمار، إلى حد الساعة لا توجد لدى الدول العربية أساطيل من طائرات النقل، و الشحن الجوي، مما يضطر إلى تصدير منتجاتها إما في طائرات مدنية أو عن طريق التنسيق الفردي فيما بينهم لحجز مساحات في الطائرات الكبيرة لنقل المنتجات إلى الأسواق الخارجة لتقليل النفقات.

أ. افتقاد السياسات النقدية:

من المعوقات التي تقف حائلا أمام جذب الإستثمارات الأجنبية أو الاستثمارات العربية الموجودة في الخارج هي السياسات النقدية، و يُقصد بهذه الأخيرة مجموعة الإجراءات التي تتخذ على مستوى البنك المركزي لإحداث استقرار نقدي على مستوى الاقتصاد و تتركز السياسة النقدية في إحداث تغيرات على أسعار الفائدة في السوق، حيث الرفع من هذا المعدل يسبب:

- ارتفاع تكلفة التشغيل.
- الحد من التوسعات المستقبلية.
- دخول الاستثمارات المباشرة إلى استثمارات غير مباشرة أي توجيهها إلى التوظيف المالي في البورصات من خلال شراء أسهم وسندات.
- تحول الاستثمارات المباشرة إلى استثمارات قصيرة الأجل مما يرفع من المخاطر بالنسبة للاقتصاد القومي إذا اعتمد عليها كلية كما كان الحال في دول جنوب شرق أسيا إبان الأزمة المالية التي ضربت اقتصادها سنة 1992 والتي لا تزال تعاني أثارها حتى الآن.

يعتبر ما سبق لنا الإشارة إليه عراقيل مشتركة للدول المعنية بالدراسة وسنتطرق لكل دولة شيء من التفصيل.

1. محدودية الأداء الاقتصادي و الاجتماعي للإصلاحات الجزائرية:

بذلت الجزائر مجهودات كبيرة منذ التسعينات لتحسين مناخ الاستثمار في الجزائر، والتي أدت إلى تحقيق نتائج إيجابية على مستوى المؤشرات الكلية إلا أنه لازال غير مؤهل تأهيلا كافيا ليس فقط لاستقطاب المستثمرين الأجانب، بل حتى لاشراك القطاع المحلي في تحقيق التنمية الاقتصادية، ويرجع هذا بالدرجة الأولى إلى ضعف الأداء الاقتصادي، حيث بالرغم من نجاح الإصلاحات الاقتصادية في ضبط التوازنات المالية و النقدية التي تحدث على مستوى البنك و الحكومة المركزية، إلا أنها لم تؤد إلى تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني، وزيادة قدرته على التكييف بفعل استمرار جهود بنية النمو الاقتصادي، مما يستوجب صياغة بدائل و إعداد

www.manaraa.com

استراتيجيات من شأنها تأهيله للاندماج الإيجابي في الاقتصاد العالمي وفقا للتحديات التي فرضتها العولمة، حيث من أهم خصائص الأداء الاقتصادي الجزائري[1]:

1.1 الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي:

حيث تعتمد الجزائر نسبة 98% على موارد النفط، لتمويل التنمية خاصة في ظل إتباعها الاقتصاد المخطط أو الموجه و التي دفعت الاقتصاد الجزائري إلى شفا الانهيار ابتداءا من عام 1986 بالرغم من تبني الإصلاحات الاقتصادية إلا أن هذه الصفة لازالت ملازمة للاقتصاد الجزائري، و هذا راجع لمجموعة من الصفات ملازمة للاقتصاد الجزائري.

2.1 ضعف أداء القطاع العام:

حيث أولت سياسات الإصلاح الاقتصادي أهمية كبيرة لتحسين أداء القطاع العام، إلا أنها لم تؤد إلى تفعيل أدائه بل أدت إلى غلق العديد من مؤسساته، أغلبها في قطاع الصناعة وهذا ما يبرز تراجع مساهمة هذا الأخير في إجمالي القيمة المضافة، كما أدت إلى تسريح أكثر من نصف مليون عامل[2].

ففي عام 2003 من بين 910 مؤسسة عامة، كانت منها 312 مؤسسة فقط قادرة على البقاء، والباقي منها منهارة تماما أو تعاني صعوبات و حالات اختلال كما استمرت في فقدان مناصب العمل، لهذا فسياسة تحسين أداء القطاع العام لم تكن فعالة إلى المستوى الذي تسمح له بتجاوز أزمته الهيكلية بفعل طبيعة السير و التنظيم القائم عليه.

3.1 القطاع الخاص و تطور القطاع الموازي:

نتيجة للانسحاب التدريجي للدولة من الحقل الاقتصادي، بدأ القطاع الخاص يحتل مكانة هامة في بعض القطاعات خصوصا الزراعة و البناء، و الأشغال العمومية، و التجارة والخدمات، لكن يطرح توسع القطاع الخاص عدة تساؤلات تتعلق أساسا بمدى احترامه للقيم المرتبطة بالاحترافية و الأخلاق، ونوعية المنتجات و الخدمات التي يقدمها، ومدى تنافسيتها، وبالتالي مدى مساهمتها في إنعاش الاقتصاد الوطني، و في هذا الإطار ارتبط هذا القطاع أساسا بزيادة الاستيراد وبالتالي تهديد المنتجات المحلية، وتوسيع الأنشطة غير الرسمية، وما لذلك من انعكاسات سلبية على الاقتصاد الوطني، أو منظومة الحماية الاجتماعية، ففي عام 2004، قدرت قيمة النشاطات غير الرسمية بنحو 30% من الناتج المحلي الإجمالي متسببة في تهريب ضريبي وصل إلى 100 مليار دينار، وقد تم إحصاء نحو 700 سوق موازية ينشط فيها حسب وزارة

---

1 - شلغوم العيد، دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، الاقتصاد الجزائري نموذجا، رسالة لنيل درجة الماجستير، قسم الاقتصاد، جامعة دمشق، 2009، ص 29.

2 - شلغوم العيد، المرجع السابق، ص 28.

www.manaraa.com

التجارة أكثر من 100 ألف شخص يمثلون 14 % من إجمالي التجار المسجلين في السجل التجاري.

4.1 القطاع المالي:

يعتبر القطاع المالي من أهم العوامل الدافعة لجذب الاستثمارات الأجنبية وهذا لما يقدمه من تسهيلات مالية لتمويل المشاريع. إلا أن النظام المصرفي الجزائري بقي بمثابة مؤشر سلبي للمستثمرين الأجانب. فبالرغم من تدعيم البنية المصرفية بمصارف خاصة محلية و أجنبية. إلا أنها لم تساهم فعليا في التكفل بتمويل الاستثمارات وخلق جو العمل. ويؤكد هذا الأمر من استمرار سيطرة المصارف العامة على حصة 90% من إجمالي الودائع و القروض الممنوحة للاقتصاد

ثانيا: ضعف الأداء الاقتصادي لكل من المغرب و تونس.

يعتبر الإطار الاقتصادي وما يعكسه من معطيات حول معدل النمو الاقتصادي. مستوى المعيشة. طبيعة الموارد البشرية. ومستوى التعليم من المحددات الأساسية لاتخاذ الإستثمار في دولة معينة. إضافة إلى ذلك الدور الذي تلعبه المؤشرات الإقتصادية الخاصة بعجز الميزانية ومعدل التضخم والمديونية الخارجية هي عامل حاسم في عملية انتقال الرساميل بين الدول.

يعاني المغرب من عجز في الهياكل الأساسية. وهو عجز يؤثر على إنجاز التقدم الاقتصادي[1]. ناهيك عن الصعوبات التي تعيشها المؤسسات. وارتفاع البطالة و التغيرات التكنولوجية السريعة[2].

يختلف الأمر تماما عما هو الحال في تونس كأغلب الدول العربية بصفة عامة. التي تفتقد إلى وجود مخطط واضح لتوجيه التدفقات الاستثمارية القادمة من الخارج ضمن مجالات. وقنوات محددة وما يتصل بذلك من عدم توفر البيانات الكافية عن فرص الاستثمار[3].

إن عدم الاستقرار الاقتصادي. وعدم وضوح التوجهات الحكومية اتجاه قضايا الاستثمار وتضارب السياسات الاقتصادية و الاستثمارية. يؤدي بالمستثمر إلى اتخاذ موقف الحذر و الترقب انتظارا لما تستقر عليه الأوضاع.

---

1 - SIMMOUL Ahcen . Opcit.P37

FAICEL Damnati : La gestion De Concentrée De L'investissement Au Maroc. Ecol Nationale D'Administration. Rabat.2007.P81

2- FAICEL Damnati : La gestion De Concentrée De L'investissement Au Maroc. Ecol Nationale D'Administration. Rabat.2007.P81

3 - معوقات الاستثمار في الدول العربية. سلسة دراسات اقتصادية. واستثمارية. تصدر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار. الكويت . بدون سنة نشر . ص 15.

www.manaraa.com

خاتمة

إن إشكالية الاستثمار في المنطقة المغاربية المعنية بالدراسة، ما هي إلا ناتج لعدة عوامل، وتظافر عدة محددات أثرت بشكل سلبي على مستوى تدفق الاستثمارات في المنطقة، وساهمت الدول الثلاث في تعقيد العملية الاستثمارية، فتدخلات الدولة في الحقل الاقتصادي أقصت كل جوانب الإبداع في المجال الاقتصادي، وحتى في الميادين الأخرى.

ومجمل القول، تطور الاستثمارات يتطلب مجهودات إضافية ومواجهة المشاكل البنيوية، وتظافر عوامل عديدة يتداخل فيها العامل السياسي والاقتصادي، والقانوني، وتحسين الإجراءات الإدارية والقانونية الملائمة و الكفيلة بجلب و الحفاظ على رؤوس الأموال سواء كانت محلية أو أجنبية، مع مصاحبة هذه المحددات بإستراتيجية شاملة للتنمية تستند أساسا على وضع قواعد نمو أكثر سرعة كفيلة بمواجهة الفوارق الاجتماعية، التي تدعم الاستقرار السياسي، وتوفير أجواء الإصلاحات بما يكفل اندماج الاقتصاديات الثلاث في الاقتصاد العالمي.

www.manaraa.com